

*Permanent Mission of Lebanon  
to the United Nations*

Ref: 577/24

The Permanent Mission of Lebanon to the United Nations presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) and with reference to the latter's note no. SW/SK/pi dated 16 February 2024, and this Mission note no. 517/24 dated 15 April 2024 has the honor to forward additional information prepared by the Lebanese Ministry of National Defense, concerning Human Rights Council resolution 51/24 entitled "Terrorism and Human Rights".

The Permanent Mission of Lebanon to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner (OHCHR) the assurances of its highest consideration.

New York, 25 April 2024



Attn: **Mr. Simon Walker**  
Chief, Rule of Law and Democracy Section  
Office of the High Commissioner  
for Human Rights (OHCHR)  
e-mail: [registry@ohchr.org](mailto:registry@ohchr.org)

الجمهورية اللبنانية  
وزارة الدفاع الوطني  
قيادة الجيش

أركان الجيش للعديد

رقم ٤٠٥٩/٤٠٥٩/د/ح/ح  
تصنيف: ١/١٥٥١٠

جانب وزارة الدفاع الوطني

الموضوع: طلب معلومات متعلقة بقرار مجلس حقوق الإنسان حول الارهاب وحقوق الإنسان.

ورد إلى قيادة الجيش كتاب وزارة الخارجية والمغتربين - مديرية المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية رقم ٨/٣٣١ (د) تاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٢، محال من الغرفة العسكرية تحت رقم ١٤٧٤/غ ع تاريخ ٢٠٢٤/٣/١١ مرفقا به نسخة عن كتاب بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك رقم ٨/٢٣٥ تاريخ ٢٠٢٤/٢/١٩، المتضمن نسخة عن كتاب مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان رقم SW/SK/pi تاريخ ٢٠٢٤/٢/١٦، الذي يطلب بموجبه من الدول الأعضاء تقديم معلومات حول تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢٤/٥١ المعنون "الإرهاب وحقوق الإنسان" من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك إعدادا للتقرير الذي سيرتبه خلال الدورة الـ ٥٧ لمجلس حقوق الإنسان.

تشير هذه القيادة إلى ما يلي:

تعمل وحدات الجيش على ملاحقة وتوقيف الأشخاص الذين ارتكبوا عمليات إرهابية، كما وملاحقة وتوقيف الأشخاص الذين شاركوا بهذه العمليات، حيث جنبت هذه التوقيفات البلاد والمنذيين من وقوع خسائر كبيرة بالأرواح والممتلكات ويتم كل هذه الإجراءات وفقا للإطار القانوني الوطني وبإشراف القضاء المختص. إن هذه الإجراءات تفرض ضرورة التدريب المستمر للعسكريين على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وهذا ما تقوم به قيادة الجيش بالتعاون مع منظمات حكومية وغير حكومية. تطبيق القانون الدولي الإنساني في مكافحة التنظيمات الإرهابية خاصة بما يتعلق بالمبادئ الأساسية لجهة التمييز والتناسب والضرورة العسكرية والمعاملة الإنسانية. تطبيق المعايير الدولية خلال عمليات نفاذ القانون بما يضمن المحافظة على الأمن والنظام مع الإحترام الكامل لحقوق الإنسان.

التقيد بمبادئ حقوق الإنسان لجهة عدم تعرض أي محروم من الحرية لأي شكل من أشكال التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو العاطية بالكرامة.

توفير الضمانات القضائية للمشتبه بهم خلال التحقيقات الأولية التي تجريها الضابطة العلية العسكرية المنصوص عنها في المادة ٤٧ في قانون أصول المحاكمات الجزائية (إبلاغهم بالتهمة الموجهة إليهم، تعيين محامي، عرض على طبيب، مترجم... الخ).

تأمين المعايير الدنيا لظروف الاحتجاز (معاملة إنسانية، ظروف احتجاز... الخ) بدون أية معايير تمييزية ترتبط بالجرم المرتكب.

انماج القانون رقم ٦٥ لعام ٢٠١٧ المتعلق بتجريم ومعاينة التعذيب في التعليمات ومناهج التدريب العسكرية، ويشكل هذا القانون آلية عقابية جزائية فعالة.

تقترح هذه القيادة رفع كتاب بالموضوع إلى جانب وزارة الخارجية والمغتربين.

للتفضل بالإطلاع والمقتضى.

رقم ٣٠٣٠/غ ع  
جانب وزارة الخارجية والمغتربين

التفضل بالإطلاع والمقتضى

ع العميد: الركن منصور نهبان  
رئيس غرفة العسكرية

البرزة في ٢٠٢٤/٤/١  
العماد عون قائد الجيش



٧٩